



## التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق

م.م. عباس مكي حمزة

أ.م.د. عاطف لافي مرزوك

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

### المستخلص

أخذت موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريع منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

وكذلك بأساليب إدارة المرتكزات التنوعية المتمثلة بالفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وباعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

وفي خضم ذلك وما يعاني منه الاقتصاد العراقي من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على العراق، وما ترتب عليها من الدمار والانهيال التام تقريباً للاقتصاد العراقي، وأدت إلى هيمنت القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد العراقي بالرغم من تبني أغلب الخطط الاقتصادية السابقة لهدف التنوع الاقتصادي.

### Abstract

The strategic economical Diversification amide to ability study to decrease the dependence income states on only supplier income.

So, the requirements, policies and elements of Diversification requires many conditions as for ability of state on depending on exploitation of Diversification that its important in plentiful and funds with management ways, that goes to moving gradually in their economical from fixing to Diversification.

The study aimed to concener ate on the Gulf macroeconomics, firstly, that transitivity important states which have only supplier like lasting to provide with general funds in balancing.

Secondly, that Iraqi economy consider with Gulf macroeconomics, As, the study focused on the six Gulf states that achieve high level in Diversification.

All Gulf states achieved reform structures in its income sources.

Some of them achieved a good results in this course but the another moving slowly towards the goal although from the political Diversification performance that use in these states.

No doubt in Iraqi economy, the Oil which source that important change in Iraqi economy, policy and social history and effect on the general social relations.

All policies Diversification planning and attempts that followed in previous Iraqi economy carry out to disappointed results that reflect the truth of bad manner in Oil revenue management according to traditional balancing, therefore decrease in ratio.



## أولاً: مقدمة في مفهوم التنوع

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات<sup>(2)</sup>.

وبشكل عام فالتنوع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً"<sup>(3)</sup>. أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"<sup>(4)</sup>.

## ثانياً: التنوع الاقتصادي: حالة بلدان الخليج

يؤلف الإنتاج الإجمالي لبلدان الخليج قرابة (23%) من الإنتاج العالمي اليومي، فضلاً عن استحوذها على ما يقارب (41.7%) (484) مليار برميل من الاحتياطات العالمية للنفط والنسبة العظمى من صادراته<sup>(5)</sup>، و(23%) من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي<sup>(6)</sup>، حيث تستحوذ السوق السعودية على أكثر من نصف احتياطات النفط في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، لذا أدت هذه التطورات الإيجابية في أسعار البترول إلى نمو الإيرادات النفطية لبلدان الخليج في عام (2010)، ففي السعودية نمت بنسبة (53.3%)، وفي عمان بنسبة (22.6%) بعد ارتفاع إنتاجها بحوالي (6%) عام (2010)م.

لقد أصبحت الاقتصادات الخليجية اليوم محط أنظار الكثير من المهتمين بدراسات الاقتصاد عموماً، فهي على العموم تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة على الأسواق المالية العالمية، وبرغم تأثيرات الأزمة العالمية على هذه الاقتصادات إلا أن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2010 قد سبب نمو كبير في الإيرادات النفطية<sup>(7)</sup> للبلدان الخليجية المصدرة للنفط الخام، كما ساهم أيضاً في هذا النمو الكبير ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق العالمية في العام نفسه، حيث تمثل الإيرادات النفطية الرافد الأساسي للإيرادات العامة في البلدان المصدرة للبترول، فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في الكويت (90%) في عام 2010م، وتراوحت هذه المساهمة بين (82.76%) في كل من عمان والبحرين والإمارات، وبين (61-66%) في الكويت وقطر<sup>(8)</sup>، حيث يغزر في هذه البلدان البترول وتعتمد في وجودها ونموها عليه<sup>(9)</sup>.

وحسب التقرير الاقتصادي فإن هذه العوائد تعد المحرك الرئيسي للنمو فيها، وقد استخدمت هذه العوائد والفوائض في بناء وتطوير البنية التحتية، وفي توفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها<sup>(10)</sup>.



ضمن هذا الإطار سنحاول تسليط الضوء على الأثر التنويعي من حيث درجة التأثير في تحليل قطاعات الاقتصاد المحلي، وفي هذا الصدد كان لزاماً أن يجري تجزئة الرؤية إلى القطاعات وفقاً للفهم المراد.

## 1- قطاع الصناعة:

يتكون القطاع الصناعي من الصناعتين الاستخراجية والتحويلية، ورغم أن التنوع أمرٌ مرتبط باستخراج النفط والصناعة النفطية بوصفه ريع صافي، إلا أن أثره التنويعي يظهر في الجزء التحويلي من القطاع الصناعي، ويظهر أثر الفوائض والموارد على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على البترول، فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول الخليجية، والتي تتمثل في صناعات بتروكيماوية ومصافي نفط حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية تجعل لها أهمية أكبر مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى.

حيث تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والغزل والملابس، والأحذية، السمة البارزة للصناعات التحويلية ومن ثم فهي صناعات تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية، التي تعتمد على قطاع البترول وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية، وبالإضافة إلى مصافي تكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى مثل الحديد والصلب والألمنيوم والإسمنت<sup>(11)</sup>.

ولقد سعت بلدان المجلس خلال العقود الماضية إلى تخصيص مبالغ استثمارية كبيرة لتنمية هذا القطاع فقد زاد أجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة من (4.1) مليار دولار عام (1975) إلى (40.36) مليار دولار عام (1993)، مما نتج عنه زيادة عدد المصانع من (1600) عام (1975) إلى (5705) مصنعاً يعمل بها حوالي (369345) عاملاً عام 1993<sup>(12)</sup>، ومن ثم يظهر دور قطاع البترول في تنمية هذا القطاع من خلال ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من (4.6%) عام (1980) إلى (10.5%) عام (1995)، بينما تراجع مساهمة الصناعة الاستخراجية من (61.4%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (1980) إلى (19.1%) عام (1995)<sup>(13)</sup>. إذ أن انخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية من زاوية النظر إلى الفوائض لهذا القطاع تدلّ بوضوح على توجه تنويعي وسياسة محددة هدفها تقليل الاعتماد على المورد الوحيد.

## 2- قطاع الزراعة:

يعتبر توجيه جزءاً من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة تتسق مع إستراتيجية التنوع التي أعلنت عنها بلدان الخليج، لهذا بدأت تلك تعطي أهمية أكبر للقطاع الزراعي لتنويع الإنتاج لما يوفره هذا القطاع من سلع غالباً للاستهلاك المحلي.

وعلى الرغم من ضآلة الموارد المائية فيها والتي تعتبر أساساً لتطور هذا القطاع إلا أنه تم توجيه جزءاً كبيراً من الفوائض المالية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس على حجم الفجوة الغذائية لهذه البلدان<sup>(14)</sup>.



فإذا علمنا أن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً تقدر بأكثر من (4.521.254) هكتار ونسبتها (8.5%) بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بأكثر من (53.202.421) هكتار، فإن هذه المساحة المزروعة فعلاً لا تكفي لإنتاج ما يتطلبه الاستهلاك المحلي من المنتجات الغذائية لذلك دأبت حكومات الدول الأعضاء على العمل بالتوسع في الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج وتويعه لتأمين الغذاء للسكان ولكي يساهم الإنتاج الزراعي المحلي في الأمن الغذائي لهذه الدول، ونتيجة لهذا الاهتمام زادت المساحات المزروعة بدول المجلس عما كانت عليه سابقاً، وزاد تنوع الإنتاج الزراعي بحيث أصبح يكفي بعض المتطلبات المحلية مما قلل من الاستيراد، وزاد الإنتاج الإجمالي لهذه البلدان من الحبوب والتمور والخضار واللحوم والبيض والألبان والأعلاف وزاد الإنتاج السمكي وإنتاج عسل النحل مما جعل الإنتاج الزراعي يساهم في الإنتاج الغذائي المحلي مساهمة فعالة ويشارك في الدخل القومي بنسبة أكبر مما كانت عليه في السابق<sup>(15)</sup>، حيث بلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (3.2%) عام (1985)، فأرتفع ليصل إلى (4.7%) عام (1995)<sup>(16)</sup>.

ويعكس تطور نصيب الفرد في صافي الواردات الزراعية في بلدان المجلس من (386) دولار عام (1985) إلى (287) دولار عام (1995)<sup>(17)</sup>، فعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في هذه البلدان مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، إلا أن انخفاضه عام (1995) مقارنة بعام (1985)، يشير إلى أن جزءاً كبيراً من السلع الزراعية أصبح يغطي من الإنتاج المحلي والذي تأثر بالاستثمارات في البنية التحتية لهذا القطاع نتيجة لتوفر فوائض مالية من قطاع البترول، فبالرغم مما يثار من تحفظات من قبل بعض الاقتصاديين على سياسة دعم القطاع الزراعي في هذه البلدان بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، إلا أن الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة هو بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتويعها من خلال تخفيض سيطرة القطاع البترولي على الاقتصادات الوطنية وتويع مصادر الدخل<sup>(18)</sup>، مما تطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على البترول.

لقد ساعد توفر الفوائض خلال السنين الماضية على الاستثمار في البنية التحتية مثل إقامة السدود وشبكات الري وصوامع الغلال حيث كان لها دوراً في إنتاج المحاصيل الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع، وقد شجع ذلك على قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة<sup>(19)</sup>.

كما اهتمت الدول الأعضاء كذلك بالثروة الحيوانية وعملت على تحسينها وتنميتها وحمايتها من الأمراض والأوبئة مما أدى إلى زيادة أعدادها وتحسين أنواعها وسلالاتها وزيادة إنتاجها<sup>(20)</sup>.

### 3- قطاع الخدمات:

لقد بدأ قطاع الخدمات يلعب دوراً متزايداً في اقتصاد الدول الخليجية النفطية خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول ومن ثم تعاظم الثروة النفطية في منتصف السبعينات، حيث يزداد نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات، لذا أدت الفوائض المالية ومن ثم خطط التنوع الاقتصادي والتنمية في هذه البلدان إلى اتساع الإنفاق على خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، لهذا نجد أن الإنفاق على الخدمات الحكومية في دول المجلس قد ارتفع من (25.8) مليار دولار عام (1985) إلى





(38) مليار دولار عام (1994)، ولقد كان لهذه الفوائض دور وراء نشوء قطاع تجاري وخدمي كبير واسع في دول المجلس، حيث خلقت إيرادات البترول الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المحافظ المالية والعمليات التجارية، فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في دول الخليج عام (1993) حوالي (117) مصرفاً منها (59) مصرفاً وطنياً و (58) أجنبياً، وقد شهدت فترة الثمانينات بالذات زيادة مطردة في نصيب قطاع الخدمات في جميع الدول الخليجية<sup>(21)</sup>.

إن الأمر المهم هنا هو تأثير هذه الفوائض في قدرات هذه البلدان في تنويع مصادر الدخل، فهناك أثرين: الأول مباشر يتصل برفع القدرة المالية لدول مجلس التعاون ومن ثم في قدرتها بالاعتماد على البدائل عن الثروات البترولية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد نجحت في ذلك نسبياً.

أما الأثر الثاني غير المباشر، يرتبط بتأثير الفوائض المالية في رفع قدرات المستثمرين المحليين والذين هم مهتمين كثيراً في استثمار أموالهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك في استثمارات حقيقية في أمريكا وأوروبا وغيرها<sup>(22)</sup>، كما في الجدول (1)، وبكلا الأثرين يمثل تدفق الفوائض المالية المحلية إلى الخارج تقليلاً من القدرة المالية في الداخل، وهي الدعامه اللازمة الضرورية والموضوعية لسياسة تنويع مصادر الدخل، لكن لو تفحصنا الأمر من زاوية أخرى، فإن الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الخارجية لابد لها أن تعود ويستهلك جزء مهم منها في الداخل مما يحفز الطلب الداخلي والإنتاج بصورة غير مباشرة، إلا أنه أيضاً لا يمكن البت في تحقق هذا الأثر غير المباشر في القطاع العام، وهو المعول عليه في إنجاز سياسة التنويع عبر حزمة من السياسات الهادفة، مما يعني عدم تحقق إنجاز تلك الآثار كلية، لذا يجب أن تأخذ الحكومات في هذه الدول بعين الاعتبار تطبيق سياسات اقتصادية أكثر شفافية وواقعية لوضع اقتصاداتها على طريق النمو والازدهار، والتحدي الحقيقي يتمثل في تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية غير البترولية لتساهم في تطوير وزيادة عائدات الصادرات غير البترولية<sup>(23)</sup>، وصولاً لإنجاز وإنجاح سياسة أو استراتيجية التنويع الاقتصادي.

الجدول (1) التحويلات المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي الخارجة إلى أنحاء العالم

| البيان                             | 2008  | 2009  | 2010                  | 2011 |
|------------------------------------|-------|-------|-----------------------|------|
| تحويلات مالية للخارج               | 52.9  | 60.4  | 65.6                  | 74.9 |
| تدفقات رؤوس الأموال الخارجة        | 38.6  | 16.0  | 20.9                  | 42.7 |
| ودائع غير مصرفية (استثمارات مالية) | 113.6 | 112.9 | 134.1 <sup>(24)</sup> | -    |

Source: IMF, Regional economic outlook. Middle East and central Asia. Second printing, May 2011, washington, pag. 16.

والحقيقة أن مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط) في الناتج تخطو ببطء شديد، فالسياسات الموجهة للتنويع الاقتصادي كانت قد اصطدمت وتعطلت بسبب الركود عام 2008-2009، إثر الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى اضمحلال وتراجع الاهتمام بمستوى الإصلاح المؤسسي المطلوب للتنويع الاقتصادي<sup>(25)</sup>، تبع ذلك ما يسمى بالربيع العربي وما رافقه من موجة التغييرات السياسية في بعض الدول العربية، ما كان له الأثر الكبير على العلاقات الاقتصادية ومن ثم على التدفقات المالية، فالسعودية والكويت والإمارات التي كانت لهم استثمارات واسعة ومباشرة في مصر العربية، خاصة في مجالات الاتصالات والعقارات وفي المجالات الأخرى الاستثمارية، شهدت تراجعاً بانئنا. وبفرضية



استمرار هذه الموجة وتعرض بلدان أخرى لرياح الربيع العربي والتغيير السياسي، فإن لذلك ولا شك تداعيات مؤثرة في مستوى الاستقرار السياسي وعلى مستوى الطلب على الاستثمارات الأجنبية وهذه الأوضاع هي التي أدت بصندوق النقد الدولي إلى اعتماد توقعات أقل تفاؤلاً بشأن معدلات النمو في هذه المنطقة<sup>(26)</sup>.

### ثالثاً: أدلة التنوع في بلدان الخليج العربي.

هنالك العديد من الدلائل التي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها في البلدان التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، ونظراً لخصوصية بلدان مجلس التعاون الخليجي في كونها تمثل كتلة اقتصادية، لذا سنتناول دراسة الدلائل التنويعية المهمة. والتي تتسق مع هذه البلدان، ونؤطر ذلك في ثلاث دلالات، هي: مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في مقابل مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتركيز الصادرات، ومستوى التجارة البينية الخليجية.

#### 1- مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط)

تمثل مساهمة القطاعات غير النفطية إحدى أدلة التنوع وأكثرها شيوعاً. ففي غضون الخمسة عشر عاماً الماضية حدثت تطورات مهمة في القاعدة الإنتاجية والخدمية في اقتصادات الخليج<sup>(27)</sup>. كانت نتاجاً لإجراءات السياسات المباشرة في إطار البحث عن مصادر بديلة لتوفير الإيرادات المالية.

وما يؤكد ذلك هو زيادة البدائل مع انحسار وتراجع العوائد المالية النفطية، فخلال المدة (2000-2010) تراجعت مساهمة القطاع النفطي في بلدان المجلس الخليجي من (91%) عام (2000) إلى (88.1%) عام (2009)، وقد اقترن ذلك بتطور مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للنفط. بالنظر من ذلك فقد ارتفعت درجة مساهمة عوائد التجارة غير النفطية والسياحة في إجمالي الناتج المحلي من (8.4%) إلى (8.9%) خلال المدة (1998-2000)<sup>(28)</sup>. ففي البحرين على سبيل المثال كانت نسبة مساهمة التجارة والسياحة قد ارتفعت من (1.6%) إلى (12.4%)، وفي الإمارات من (9.4%) إلى (13%)، وفي الكويت من (7.8%) إلى (8.1%)، في حين بقيت ثابتة كما هي في عمان وقطر، وقد انخفضت هذه النسبة في السعودية من (7.8%) إلى (7.2%) في المدة نفسها.

كما فقد ازدادت أهمية التصنيع في بلدان المجلس بما في ذلك تنمية قطاع الصناعات التحويلية، والذي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (8%) في عام (1992) إلى (9%) تقريباً في عام (2009)، ويرجح أن ترتفع هذه النسبة إلى (16%) في عام (2015)، و(19%) في عام (2020)<sup>(29)</sup>.

فالبحرين شهدت زيادة في مساهمة السلع المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة من (16.3%) إلى (31.6%)، وفي الإمارات من (3.9%) إلى (11.6%)، وفي عمان من (0.6%) إلى (5.3%)، وفي السعودية من (1.6%) إلى (2.5%)، فيما انخفضت النسبة لكل من قطر والكويت من (5.4%) إلى (3.8%) ومن (2.2%) إلى (1.4%) على التوالي، وذلك خلال المدة (2000-2010)<sup>(30)</sup>.

#### 2- تركيز الصادرات.



يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنوع، فبينما يقيس دليل التنوع<sup>(31)</sup>، (Diversification Index) انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$Dj = \frac{\sum i = 1 hij - hi}{2}$$

hij: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j) .

hi: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم .

ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركيز يقابل دليل التنوع، ويقاس درجة تركيز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح قيمة دليل التركيز<sup>(32)</sup> بين (0-1) ويرمز (1) إلى تركيز تام للصادرات المحلية<sup>(33)</sup>.

$$Hi = \frac{\sqrt{\sum (xi - x)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث  $Xi$  = صادرات السلعة (i) و (x) إجمالي صادرات السلع لدولة (j) و (n) عدد السلع ويضاف إلى دليل التركيز المذكور آنفاً صيغ أخرى يمكن بواسطتها احتساب التركيز السلعي للصادرات، ومن هذه الصيغ والمؤشرات، مؤشر التركيز، ويعرف بمؤشر (هيرفندال - هيرشمان)<sup>(34)</sup>.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_j \left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-1)، فعندما تصل القيمة إلى الواحد الصحيح، فيدل ذلك على أدنى مستوى للتنوع الاقتصادي، أما إذا بلغت القيمة مدى الصفر، فهذا يدل على أعلى مستوى للتنوع الاقتصادي<sup>(35)</sup>.

كذلك هناك صيغتين أخريين يمكن من خلالهما احتساب قيمة هذا المؤشر لمعرفة درجة تركيز الصادرات، ودرجة التركيز الجغرافي للصادرات<sup>(36)</sup>، للاستدلال من خلالهما على مدى تبعية بعض الاقتصادات، وهو حال بعض البلدان النفطية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة (النفط)، وبخاصة في حال حدوث تقلبات حادة في أسعار السلعة المصدرة، كما أن حدة التبعية للخارج تصبح أكبر في حال رافق ذلك ارتفاع في مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، أي في حال الإتجار يتم مع عدد محدود من الشركاء عندها تصبح الدول المصدرة أكثر قابلية للتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية للدول المستوردة<sup>(37)</sup>.



وفي ضوء ما تقدم، تشير بيانات الجدول (2) إلى ارتفاع مؤشر تنوع الصادرات لعام (2007) مقارنة بعام (2004) للمدة ذاتها، مقارنة مع متوسط العالم لمؤشر التنوع (0.5)، في البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، والإمارات، مما يدل ذلك على تباعد هيكلا صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا المؤشر تقريبي، نظراً لأنه احتسب على أساس مجموعات سلعية رئيسية لا تعكس بالضرورة التنوع في عدد السلع المصدرة، أما فيما يتعلق بمؤشر التركيز الذي يقابل مؤشر التنوع، ويقاس درجة تركيز صادرات المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات المحلية، وقد ارتفع هذا المؤشر في بلدان الخليج العربية للمدة ذاتها، مقارنة مع متوسط العالم لمؤشر التركيز (0.5)، إلا أنه وفي ضوء الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية لصادرات هذه البلدان النفطية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، فقد يخفي ارتفاع هذا المؤشر التطورات التنويعية التي طرأت على درجة تنوع الصادرات في السلع غير النفطية لهذه الدول<sup>(38)</sup>.

وفي ذات السياق شهد عام (2010) مقارنة بعام (2007) تطورات مهمة على صعيد تنوع الصادرات في بلدان الخليج، إذ نلاحظ من بيانات الجدول (2) أن مؤشر التنوع للصادرات انخفض لعام (2010) مقارنة بعام (2007)، ولجميع البلدان الخليجية، إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في الإمارات اقترب من متوسط العالم، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الإماراتية مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية.

وفيما يتعلق بمؤشر التركيز، فقد انخفض (أي تحسن) هذا المؤشر لعام (2010) مقارنة بعام (2007)، في الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، وقطر، إلا أن الكويت ارتفع فيها مؤشر تركيز الصادرات<sup>(39)</sup>.

**جدول (2) مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات دول الخليج ودول مختارة أخرى**

| الدول          | 2004        |              | 2007        |              | 2010        |              |
|----------------|-------------|--------------|-------------|--------------|-------------|--------------|
|                | مؤشر التنوع | مؤشر التركيز | مؤشر التنوع | مؤشر التركيز | مؤشر التنوع | مؤشر التركيز |
| الإمارات       | 0.626       | 0.425        | 0.599       | 0.486        | 0.585       | 0.435        |
| البحرين        | 0.467       | 0.516        | 0.721       | 0.406        | 0.705       | 0.441        |
| السعودية       | 0.619       | 0.731        | 0.777       | 0.743        | 0.768       | 0.736        |
| عمان           | 0.497       | 0.556        | 0.738       | 0.604        | 0.683       | 0.458        |
| قطر            | 0.640       | 0.722        | 0.801       | 0.502        | 0.796       | 0.486        |
| الكويت         | 0.675       | 0.858        | 0.817       | 0.688        | 0.807       | 0.723        |
| العراق         | 0.858       | 0.967        | 0.815       | 0.966        | 0.876       | 0.972        |
| ماليزيا        | 0.359       | 0.357        | 0.463       | 0.176        | 0.469       | 0.165        |
| سنغافورة       | 0.370       | 0.400        | 0.480       | 0.250        | 0.491       | 0.266        |
| كوريا الجنوبية | 0.322       | 0.297        | 0.451       | 0.156        | 0.583       | 0.213        |

الجدول من إعداد الباحث

(2004) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 146 .

(2007، 2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص 171.





### 3- مستوى التجارة البينية الخليجية.

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، والواردات من مختلف السلع بشكل عام، في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية تابعاً معتمداً على تلك التغيرات<sup>(40)</sup>.

ولأن بلدان الخليج تعتمد على النفط في أغلب صادراتها، فليس من المعقول أن تتاجر مع بعضها البعض في سلعة النفط. ومن ثم فإن ارتفاع حجم التجارة البينية الخليجية، إنما يدل على زيادة حجم الصادرات في السلع غير النفطية، وعلى ارتفاع المكونات البديلة<sup>(41)</sup>.

لقد شهدت التجارة البينية الخليجية نمواً واضحاً، فقد ارتفعت من (11.1) مليون دولار في عام (1993) إلى (18) مليون دولار عام (2002)، أي بزيادة بلغت (63%) لمجمل المدة، أو (5%) سنوياً.

أما خلال عام (2003) وهي السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي، ارتفع حجم التبادل التجاري بمعدل (19.5%)، حيث بلغت التجارة البينية (21.5) مليون دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981. ويشكل معدل الزيادة المشار إليه في عام (2003) أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للأعوام العشر السابقة لقيام الاتحاد<sup>(42)</sup>.

ودعماً لتحليل تطورات حجم التجارة البينية في دول المجلس، وبحسب إحصاءات (الأسكوا)، بلغ أجمالي التجارة البينية عام (2001)، (10482) مليون دولار، أي بنسبة (6%) من إجمالي تجارة دول المجلس مع دول العالم.

وبلغت قيمة تجارة دول مجلس التعاون الخليجي لعام (2001) حوالي (162.530) مليون دولار، لتصل عام (2010) الى نحو (52549.5) مليون دولار، وأصبحت (71599.6) مليون دولار عام (2011)، وقد بلغت قيمة الصادرات عام (2001) ما يقارب (91.463) مليون دولار، بينما بلغت عام (2010) (27540.2) مليون دولار، في حين وصلت عام (2011) الى (38738.7) مليون دولار، أما قيمة الواردات عام (2001) فكانت بقيمة (71.067) مليون دولار، ثم وصلت عام (2010) حوالي (25009.3) مليون دولار، أما في عام (2011) بلغت هذه القيمة حوالي (32860.9) مليون دولار. كما في الجدول (3).

ويلاحظ في التجارة البينية الخليجية أن نسب الواردات البينية أعلى من نسب الصادرات البينية عدا السعودية والإمارات فإن صادراتهما البينية أعلى من الواردات، ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى ارتفاع حجم التجارة العابرة بين هذه الدول<sup>(43)</sup>.



الجدول (3) اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية الخليجية للسنوات (2010 - 2011) (مليون دولار)

| السنوات                                                                                             | المصدر<br>الاتجاه     | الإمارات | البحرين | السعودية | عُمان  | قطر    | الكويت | المجموع |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|----------|---------|----------|--------|--------|--------|---------|
| 2010                                                                                                | الإمارات              |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | صادرات                |          | 269.0   | 2201.7   | 4760.4 | 1425.5 | 686.6  | 9343.2  |
|                                                                                                     | واردات                |          | 391.4   | 1780.8   | 1850.0 | 433.9  | 340.0  | 4795.3  |
| 2011                                                                                                | صادرات                |          | 366.7   | 2991.6   | 6419.3 | 2709.0 | 926.8  | 13413.4 |
|                                                                                                     | واردات                |          | 400.9   | 2100.0   | 2500.0 | 722.9  | 490.0  | 6213.8  |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | البحرين               | 537.7    |         | 806.1    | 123.6  | 274.4  | 141.5  | 2813.2  |
|                                                                                                     | صادرات                |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | واردات                | 301.7    |         | 2682.8   | 47.1   | 78.6   | 39.5   | 4292.8  |
| 2011                                                                                                | صادرات                | 728.1    |         | 1095.3   | 166.7  | 632.1  | 191.0  | 2813.2  |
|                                                                                                     | واردات                | 411.2    |         | 3656.8   | 64.5   | 106.5  | 53.8   | 4292.8  |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | السعودية              | 2960.8   | 3679.9  |          | 705.9  | 1049.8 | 1347.2 | 9743.6  |
|                                                                                                     | صادرات                |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | واردات                | 3540.5   | 1099.2  |          | 460.8  | 249.9  | 356.5  | 5706.9  |
| 2011                                                                                                | صادرات                | 4009.3   | 4983.1  |          | 951.9  | 2043.4 | 1818.5 | 13806.2 |
|                                                                                                     | واردات                | 3290.8   | 1204.9  |          | 643.4  | 121.6  | 469.8  | 5730.5  |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | عُمان                 | 3581.6   | 42.8    | 426.7    |        | 230.0  | 80.9   | 4362    |
|                                                                                                     | صادرات                |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | واردات                | 4250.0   | 136.0   | 776.5    |        | 169.0  | 267.1  | 5598.6  |
| 2011                                                                                                | صادرات                | 4909.5   | 58.7    | 584.9    |        | 427.1  | 111.0  | 6091.2  |
|                                                                                                     | واردات                | 5246.5   | 183.4   | 876.2    |        | 227.9  | 360.1  | 6894.1  |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | قطر                   | 655.1    | 96.5    | 110.2    | 207.4  |        | 43.8   | 1113    |
|                                                                                                     | صادرات                |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | واردات                | 1592.2   | 545.7   | 1220.1   | 234.2  |        | 141.0  | 3733.2  |
| 2011                                                                                                | صادرات                | 657.2    | 96.8    | 110.5    | 207.2  |        | 44.0   | 1115.7  |
|                                                                                                     | واردات                | 2979.9   | 695.3   | 2247.8   | 469.8  |        | 188.9  | 6581.7  |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | الكويت                | 386.9    | 35.9    | 314.3    | 242.8  | 115.2  |        | 1095.1  |
|                                                                                                     | صادرات                |          |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | واردات                | 545.3    | 155.6   | 1200.0   | 89.0   | 35.7   |        | 2025.6  |
| 2011                                                                                                | صادرات                | 523.9    | 48.9    | 427.1    | 327.4  | 171.7  |        | 1499    |
|                                                                                                     | واردات                | 934.3    | 210.1   | 1833.1   | 122.1  | 48.4   |        | 3148    |
|                                                                                                     |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| 2010                                                                                                | مجموع الصادرات الكلية | 27540.2  |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | مجموع الواردات الكلية | 25009.3  |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | المجموع الكلي         | 52549.5  |         |          |        |        |        |         |
| 2011                                                                                                | مجموع الصادرات الكلية | 38738.7  |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | مجموع الواردات الكلية | 32860.9  |         |          |        |        |        |         |
|                                                                                                     | المجموع الكلي         | 71599.6  |         |          |        |        |        |         |
| الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:                                                               |                       |          |         |          |        |        |        |         |
| التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص375، و التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ص418. |                       |          |         |          |        |        |        |         |



## 4- احتساب مساهمة دليل التجارة البينية

للقوف على مستوى مساهمة التجارة البينية في صافي الصادرات البينية في بلدان المجلس الخليجي،  
يمكننا أن نستخدم الطريقة الآتية:

$$Ci = \left[ \frac{xgulf - Mgwf}{xtotal + Mtotal} \right] - \left[ \left[ \frac{xgulf + Mgulf}{xtotal + Mtotal} \right] \left[ \frac{xtotal - Mtotal}{xtotal + Mtotal} \right] \right]$$

حيث إن :

$Ci$  = مساهمة التجارة البينية للبلد  $i$  في صافي الصادرات الكلية .

$Xgulf$  = الصادرات البينية للبلد  $i$  بملايين الدولارات .

$Mgulf$  = الاستيرادات البينية للبلد  $i$  بملايين الدولارات .

$Xtotal$  = الصادرات الكلية للبلد  $i$  إلى بلدان العالم بملايين الدولارات .

$Mtotal$  = الاستيرادات الكلية للبلد  $i$  من بلدان العالم بملايين الدولارات .

وإذا كانت القيمة موجبة، فمعنى ذلك أن البلد المعني لديه قدر حقيقي من المساهمة في التصدير ضمن التجارة البينية، مقارنة باستيراداته البينية، والعكس صحيح حينما تكون القيمة سالبة، إذ يعني ذلك أن لهذا البلد كثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية، وهو في الحقيقة تجارة نقل عابر (ترانزيت) على الأغلب، ويبين صافي الصادرات البينية الصورة الحقيقية للتجارة البينية في بلدان المجلس .

ويطبق الصيغة على بلدان المجلس الخليجي لعام (2003)، وباعتماد على البيانات الواردة أعلاه في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2004)، فكانت النتائج كالتالي:  
أ. المملكة العربية السعودية:

$$Ci = \left[ \frac{6381.4 - 1683.2}{103657.6} \right] - \left[ \left[ \frac{6381.4 + 1683.2}{103657.6} \right] \left[ \frac{1390.9 - 32266.7}{103657.6} \right] \right]$$

$$Ci = 0.02$$

تعني هذه المعادلة أن السعودية لديها كثافة في التصدير ضمن التجارة البينية مقارنة باستيراداتها البينية مع بلدان المجلس الأخرى.

ب. الإمارات العربية المتحدة:

$$Ci = \left[ \frac{25801.1 - 19109.9}{8873.2} \right] - \left[ \left[ \frac{580.1 + 1910.9}{8873.2} \right] \left[ \frac{49596.5 - 39135.5}{8873.2} \right] \right]$$

$$Ci = 0.001$$

ج. مملكة البحرين:

$$Ci = \left[ \frac{539.8 - 465.2}{10074.6} \right] - \left[ \left[ \frac{539.8 + 465.2}{10074.6} \right] \left[ \frac{5368.9 - 4705.7}{10074.6} \right] \right]$$

$$Ci = 0.001$$

د. سلطنة عُمان:

$$Ci = \left[ \frac{25801.1 - 1910.9}{16969.1} \right] - \left[ \left[ \frac{2580.1 + 201.0}{16969.1} \right] \left[ \frac{11171.7 - 5797.4}{16969.1} \right] \right]$$

$$Ci = - 0.04$$



هـ. دولة قطر:

$$Ci = \left[ \frac{711.7 - 538.8}{15912.4} \right] - \left[ \left[ \frac{711.7 + 538.8}{15912.4} \right] \left[ \frac{11031.6 - 4880.8}{15912.4} \right] \right]$$

$$Ci = -0.02$$

و. دولة الكويت:

$$Ci = \left[ \frac{515.3 - 1101.9}{24283.4} \right] - \left[ \left[ \frac{515.3 + 1101.9}{24283.4} \right] \left[ \frac{1546.2 - 8877.2}{24283.4} \right] \right]$$

$$Ci = -0.03$$

وقد كانت هذه المؤشرات موجبة في كل من السعودية (0.02)، والإمارات والبحرين بنسبة (0.001) للعام نفسه، إذ تشير المعدلات الموجبة إلى أن هذه المجموعة من بلدان المجلس كثيفة التصدير ضمن التجارة البينية، أي أن لهذه المجموعة قدرًا من سلع غير نفطية ذات ميزة نسبية تقوم بتصديرها إلى المجموعة السالبة، وهذا يعني أن المجموعة الموجبة حققت أثرًا إيجابيًا ضمن التجارة البينية مقارنة بنظيرتها.

أما المجموعة السالبة في كل من الكويت وقطر وعمان، فتشير إلى الكثافة في الاستيراد ضمن التجارة البينية مقارنة بالمجموعة الموجبة، فضلاً عن كثافة الاستيراد من بلدان الخارج، إذ تشير هذه النسبة إلى الاعتماد شبه الكامل على الصادرات النفطية أو السلع المعتمدة في إنتاجها على النفط بشكل أساسي، أي أن الصناعات في هذه البلدان هي صناعات لها منافسة في المجموعة الموجبة، بحيث لا يوجد طلب عليها ضمن التجارة البينية، وهذا يعني أن هناك ضعفاً في القاعدة الصناعية غير النفطية في بلدان المجموعة السالبة<sup>(44)</sup>.

#### رابعاً: ممكنات التنوع الاقتصادي في العراق

##### 1- الخطوات الممهدة لتنوع الاقتصاد العراقي.

الخطوة الأولى: وتتضمن العمل على توفير الموارد المالية اللازمة للتنوع وتحديد القطاعات الأولى في إستراتيجية التنوع الاقتصادي. فقد تمتع الاقتصاد العراقي بفوائض مالية كبيرة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي على اثر انفجار أسعار النفط تجاوزت طاقته الاستيعابية<sup>(45)</sup>، حيث ازدادت العوائد النفطية العراقية من (788) مليون دولار في سنة (1970م) إلى (26296) مليون دولار في سنة (1980م)، أي إنها تمت بمعدل سنوي قدرة (42%) وهو نمو لم يكن يتوقعه احد<sup>(46)</sup>، وانطلاقاً من سيطرة الدولة على الثروة النفطية بعد تأميم شركة نفط العراق (IPC) وسيطرة البلد على كامل ثرواته النفطية فقد استمر النشاط الاقتصادي بالتصاعد وأصبح العراق في قمة البلدان النامية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل<sup>(47)</sup>.

لقد تميزت صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب النفط من سطح الأرض وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل، وغياب مخاطر الاكتشافات النفطية، ووجود حقول نفطية جاهزة تتطلب التطوير إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب للشركات النفطية في مجالات الإنفاق على تطوير الصناعات النفطية، ومن الممكن أن تتجه الحكومة في ظل دخول القطاع الخاص المستثمر في توزيع الآبار النفطية على أكبر عدد من الشركات العالمية، وهو إجراء يهدف إلى تقليص





مدة إعادة هيكلة هذه الصناعة خلال مدة زمنية قياسية مع مضاعفة الإنتاج إلى حدود (6-10) مليون برميل يومياً<sup>(48)</sup>، الأمر الذي يترتب عليه مضاعفة الفوائض المالية التي تتطلب إدارة ناجحة باعتبارها مرتكز أساسي من مرتكزات تنويع الاقتصاد العراقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الحكومية والنفقات لعام (2008م) سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (54%) و (77%) على التوالي عن عام (2007م)، وبلغ الفائض المالي (12) ترليون دينار لعام (2008م) والذي انخفض بنسبة (7%) عن عام (2007م)<sup>(49)</sup>.

المقترح الأول: التنويع بواسطة إنشاء صندوق لإدارة الفوائض النفطية.

في غضون الخمسين سنة المنصرمة، انتهجت العديد من البلدان النفطية سياسات مختلفة في إدارة الفوائض النفطية، ومن هذه السياسات سياسة إنشاء صناديق للنفط تحت مسميات مختلفة (الصناديق السيادية، وصناديق الاستثمار... الخ)، حيث قامت حكومات هذه البلدان بترخيص نسبة من العائدات النفطية في تلك الصناديق، فصفة التذبذب في الإيرادات النفطية واعتمادها على المورد الآيل للنضوب في المستقبل يكون لها أثراً في تحديد الإنفاق العام وفي التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ورغم أهمية وشيوع إنشاء مثل هذه الصناديق، إلا إننا نجد أن هناك عدد من البلدان المنتجة للنفط، لم تتخذ من هذه الوسيلة طريقاً لتنويع اقتصاداتها، ولعل العراق يقع في قمة قائمة هذه البلدان.

ونظراً لاختلاف التجارب الدولية في استثمارات وإدارة الفوائض النفطية، إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن إدارة هذه الفوائض واستثمار جلها تستند إلى جهات ومؤسسات عامة أو إلى صناديق تقع تحت رقابة ومتابعة تلك الجهات، ومن ثم فإن هذه الفوائض يكون من المناسب والمنطقي والعقلاني، أن تدار وتستثمر عن طريق آلية، وفي ظل نظام رقابي عالي الدقة.

وفي ظل توقعات باستمرار الطفرة في أسعار النفط، بات من الضروري للعراق أن يلجأ إلى إنشاء وتأسيس صندوق استثمار تلك الفوائض التي تنجم من ارتفاع أسعار النفط، وتوضع لها رؤية تأخذ بالحسبان متطلبات عملية التنمية المستدامة واستراتيجية التنويع، إذا ما أخذنا بالاعتبار ارتفاع احتياطات العراق من النقد الأجنبي إلى نحو (58) مليار دولار.

لذا تقترح الدراسة قيام العراق بإنشاء صندوق تحت أي مسمى كان يكون (صندوق العراق لاستثمار الفوائض المالية أو صندوق الأجيال) لإدارة واستثمار الفوائض النفطية، ويمكن تكوين هذا الصندوق من خلال :

- الادخارات الفائضة الناجمة من زيادة أسعار النفط غير المتوقعة في مدد محدد، إذ أن الإيرادات الفائضة عما محدد له في إقرار الموازنة في هذه الحالة تمثل ريعاً صريحاً في إنشاء الصندوق.
- تحديد نسبة من الإيرادات النفطية السنوية في تكوين رأس مال الصندوق على غرار تجارب البلدان النفطية الأخرى.
- بالإمكان الاعتماد على الطريقتين أعلاه.

ومن المرجح أن يكون وجود صندوق التقلبات في إدارة الفوائض المالية ذو أثر في تحسين أوضاع المالية العامة في العراق والحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي ففي دراسة لصندوق النقد



الدولي شملت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم التوصل إلى أن هذه الصناديق قد ساهمت في تحقيق الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية<sup>(50)</sup>.

أما في بلدان منطقة الشرق الأوسط والتي لديها قرابة (44%) من إجمالي الصناديق في العالم، فكان لهذه الصناديق دور فاعل ومميز في التخفيف من حدة انتقال آثار الأزمة المالية التي عرفت باسم أزمة الرهن العقاري، إذ قامت هذه الصناديق خلال المدة من أيار سنة (2007م) إلى كانون الثاني سنة (2008م) بشراء ما قيمته حوالي (65) مليار دولار من أسهم الشركات والمصارف والمؤسسات المالية التي كانت لها نشاط مميز في الأسواق الأمريكية والأوروبية<sup>(51)</sup>، ويرى أن هذه الصناديق السيادية كانت قد اختبرت بشكل جدي أثناء الأزمة المالية العالمية وكان لها آثار إيجابية نسبية مما يؤثر إلى احتمال تنامي دورها في المستقبل<sup>(52)</sup>، كما أشار تقرير نشرته مؤسسة ستانلي مورغان إلى أن أصول الصناديق السيادية ستصل في أفق عام (2015م) إلى (12) ترليون دولار<sup>(53)</sup>، إضافة إلى ما ذكرنا آنفاً فإن هذه الصناديق تساعد على التقليل من حدة انخفاض السيولة في أوقات الأزمات، بحيث يستند ويؤمل عليها في دعم السوقين الحقيقي والمالي.

جدول ( 4 ) فروع صندوق إدارة الفوائض النفطية المقترح في العراق

| فروع الصندوق المقترحة         | الهدف من الفرع                                                                                                                   | نسبة سيولة الفرع في الصندوق (%) |
|-------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| صندوق الأسناد والدعم المالي   | دعم الموازنة العامة في حالة انخفاض أسعار النفط                                                                                   | 30                              |
| صندوق التنمية وتنويع الاقتصاد | توفير الدعم المالي لمشاريع القطاع العام ذات الأولوية بالدعم، والتي تتلأأ بسبب قلة السيولة لديها وبضمانات                         | 15                              |
| صندوق استثمار الفوائض         | الاستثمار في مختلف أوجه الاستثمار وفي مختلف القطاعات لتنمية وإدامة موارد الصندوق المالية وتحقيق الأرباح وتنويع القاعدة الإنتاجية | 45                              |
| صندوق الأجيال                 | لحفظ حقوق الأجيال في المستقبل ويمكن استثمارها في عدة أوجه                                                                        | 10                              |

المقترح الثاني : تحديد وتنمية القطاعات المؤهلة للتنويع الاقتصادي.

وفي هذا الصدد نجد أنه من الممكن الاعتماد على القطاعات البديلة الأخرى والتي يمكن تحديد أولوياتها وفق الآتي :

### 1. تنمية القطاع الصناعي :

يعتبر القطاع الصناعي من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية لما له من دور رائد ومحوري في مجمل العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث أنه مفتاح تطور ونمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لدوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج، توليد الدخل ، توفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار<sup>(54)</sup>.

إذ لم تلتفت الحكومة العراقية في بداية الجهود التنموية في أوائل الخمسينات التفاتاً كافياً إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية ، فقد اخذ مجلس الأعمار بتوصيات الخبراء آنذاك والتي أجمعت بضرورة تركيز الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع كفاءته، ذلك لأن العراق هو بلد زراعي أساساً ويتمتع بأفضلية نسبية كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي.



وبناءً عليه فإن صرف الأموال والجهود على قيام صناعات محلية لا تقوى على منافسة المصنوعات الأجنبية المستوردة إلا في ظل سياسة حمائية شديدة إن هو إلا تبديداً لموارد البلد وإضراراً بازدهاره وتقدمه<sup>(55)</sup>.

لذا يتعين على المختصين بالشأن الاقتصادي العراقي، وفي رسم سياساته، أن يعطوا الدور الرئيس للقطاع الصناعي واعتباره قطاعاً قائداً ورائداً لمسيرة تنويع الاقتصاد العراقي، في ظل توافر العديد من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والمالية التي تعتبر أسس بناء قاعدة صناعية متينة شريطة إن يكون ذلك ممزوجاً باعتماد سياسة مالية مقصودة، هدفها الحد من الاستيراد غير المنضبط وعلى وفق مراحل هي:

المرحلة الأولى: إن الوسيلة الأولى لتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي في العراق - كما هو شأن البلدان النامية المصدرة للنفط - هي استغلال الفوائض النفطية المتولدة في قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) استغلالاً عقلانياً من أجل التنمية باستثمارها في القطاعات الاقتصادية البديلة، وخصوصاً قطاع الصناعات التحويلية .

والهدف من تركيز الاستثمار في هذا القطاع هو توسيع قاعدة الصناعات التحويلية في البلد وتطويرها، وبهذا التطوير والتوسيع المستمرين تتنامى أهمية قطاع الصناعات التحويلية تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي حتى يصبح هذا القطاع - بالتكاتف مع القطاعات السلعية الأخرى وخصوصاً القطاع الزراعي - هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي.

وبوصول قطاع الصناعات التحويلية درجة كافية من التطور والنضج ، تكون أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت بكثير الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية<sup>(56)</sup>.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء الصناعات التي ترتبط بقطاع البناء والتشييد كالصناعات الإنشائية والإسمنت وغيرها .

## 2. الرؤية التنويعية للقطاع الزراعي.

إن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية تفاقمت بتقدم الزمن، واتجه لمواجهة هذه المشكلة نحو الاستيراد من الخارج والذي كلف ويكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملة الصعبة، ومن ثم يكون هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية التنويعية، وليس سائداً لها<sup>(57)</sup>.

لذا فإن تنمية القطاع الزراعي تستلزم حزمة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض بواقعة والارتفاع بمساهمته القطاعية ومن هذه الوسائل الآتي:

❖ السياسة الاستثمارية: تستلزم هذه السياسة في إعطاء أولوية إلى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية، وإن تركز السياسة الاستثمارية في المجال الزراعي على تأمين البنى التحتية الأساسية للقطاع المتمثلة باستصلاح الأراضي استصلاحاً متكاملًا، وبناء السدود والخزانات<sup>(58)</sup>، ودعم أنشطة البحوث والدراسات التطبيقية الزراعية لكي تتواصل مع التقدم العلمي في المجال الزراعي، وحفر المبازل لمعالجة مشكلة الملوحة، وتطهير وتبطين الجداول والأنهار لضمان وصول الحصى المائية المناسبة، واستنباط أصناف جديدة متميزة وقصيرة العمر الإنتاجي،



والتوسع بمشاريع إكثار إنتاج البذور الزراعية المصدقة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمكائن والمعدات وتسليف الفلاحين لغرض شراء الأسمدة والمبيدات وتوزيعها من قبل الدوائر الزراعية في الوقت المناسب، ولا بد إن يكون هنالك دور للإرشاد والتوجيه الزراعي في توجيه الفلاحين بزراعة المحاصيل المهمة<sup>(59)</sup> تأمين الرعاية البيطرية ومكافحة الآفات الزراعية، نشر التقانات الحديثة مثل (التلقيح الصناعي ونقل الأجنة)، وإقامة المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة (نشر المدارس بمختلف مراحلها، الطرق الريفية، دعم الإسكان، ونشر مشاريع الرعاية الصحية وخاصةً الأولية منها في الريف ...) وغيرها من وسائل تساهم بتطوير وتنمية القطاع الزراعي.

تشجيع ودعم القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة، وإنشاء المجمعات الصناعية الزراعية على أسس اقتصادية وفنية سليمة، وكذلك في مجال إنشاء المخازن المبردة والمجمدة .

❖ السياسة المائية :تأمين المياه بالكمية والنوعية المطلوبة أصبح احد المحددات الأساسية للتوسع الزراعي في العراق الذي يتطلب إلى ضرورة الوصول إلى اتفاقية مع بلدان المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (تركيا، سوريا، إيران) لقسمة المياه وفق الاتفاقات والأعراف الدولية بهذا الشأن ولضمان الحصول على حصة مائية عادلة كمياً ونوعاً، وكذلك تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وبالتنسيق مع جميع الجهات المسؤولة عن الاستخدام الأمثل لموارد المياه، والحفاظ عليها، ومنها معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وعدم تصريفها في الأنهار قبل المعالجة، ودراسة إمكانية إعادة استعمالها<sup>(60)</sup>.

العمل على إيقاف الزحف السكاني على الأراضي الخصبة والجيدة لأغراض السكن، والذي اخذ بالتزايد والاتساع بشكل كبير وخاصة على بساتين النخيل والحمضيات وفي الأراضي ذات الإنتاجية العالية والنوعية الجيدة، الأمر الذي أصبح يهدد الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج في هذا القطاع .

❖ السياسة السعرية: فالسياسة السعرية لها دور كبير، وهي وسيلة من وسائل دعم المنتجين، والعديد من بلدان العالم بما فيها البلدان الخليجية، تتبنى سياسة دعم المنتجين، لاسيما وان الإنتاج الزراعي يستجيب لمستويات الأسعار، وهذا ما أكدته السياسة السعرية لدعم المنتجين في العراق خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي فقد تمكنت كوريا الجنوبية خلال الأعوام (1970-1978م) من التحول من صافي مستورد لمحصول الرز إلى صافي مصدر من هذا المحصول، على الرغم من إن المساحة المزروعة بالمحصول لم تزد كثيراً، وهو ما يعكس إمكانية زيادة إنتاجية الوحدة المساحية، من خلال سياسة لدعم أسعار المنتج الذي شجع على استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة<sup>(61)</sup>، ويظهر ذلك أيضاً من التجربة السعودية لمحصول القمح، حيث بلغ الإنتاج مستويات فاقت الطلب المحلي، ومن ثم تم تصدير الفائض عن حاجتها إلى خارج البلاد.

### 3- القطاع السياحي.

أصبحت السياحة وما تستند إليه من ارث تاريخي وحضاري في عالم اليوم تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي إلى إن





السياحة ستكون احد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين وان هناك ثلاث صناعات سوق تقود اقتصاديات الخدمات في هذا القرن وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسفر.

إذ تشير الإحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى إن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (10%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية، كما تعد السياحة من الأنشطة التي تدر ريع صريح ومهم فعلى مستوى البلدان العربية على سبيل المثال فأن مساهمة السياحة الدينية في السعودية بلغت (12%) من الناتج المحلي الإجمالي وفي الإمارات حيث ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات السياحة من إجمال الإيرادات الكلية من (22%) عام 2003م إلى (32.3%) عام (2007)م، كما إن مصر تحصل على واردات من السياحة تقدر بعشرة مليارات دولار وهي في حدود سياحة بيئية وأثرية، ويزداد دور السياحة أيضا في تنمية الصادرات في البلدان ذات الجذب السياحي المهم فتصل نسبة الصادرات بسبب السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (12%) وإسبانيا (30%) والنمسا (33%) والمكسيك (20%) وذلك بم يتبضع به السائح ويخرجه لبلدة خلال مدة سياحته .

إضافة إلى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي فليسياحة أدوار تنموية تنويعيه ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى.

ومن خلال الرؤية التنويعية التي اعتمدتها الإمارات ، فقد تمكنت من تنمية دور القطاع السياحي بدرجة مقبولة أدت إلى زيادة الأهمية النسبية للإيرادات السياحية من إجمالي الإيرادات الكلية للاقتصاد الإماراتي وقطاع السياحة الإماراتي هو في حدود سياحة بيئية وأثريه إذا ما قورنت بالإمكانات السياحية التي يملكها العراق فبالإضافة إلى البيئية والاثارية، السياحة الدينية التي تقدر وادرتها بأكثر من خمسة مليارات دولار ومن المتوقع إن تكون وادرتها أكثر من ذلك بكثير وإذا ما استغل واقع السياحة واستثمر هذا الواقع باتجاه صناعة سياحية متطورة أي توجه مخطط ومبرمج وبشكل منظم فمن المتوقع إن تزيد الواردات على العشرة مليارات دولار كما يرى بعض المختصين في الشؤون السياحية اذا ما استثمرت بشكل صحيح، كما يرى هؤلاء المختصين بأن السياحة ستكون نفط العالم العربي في المستقبل، كما وتتميز السياحة بأثرها المضاعف (المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون بأكثر من خمسون صناعة وخدمة، كما تسهم السياحة بالإضافة إلى زيادة الإيرادات إلى دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر .

وفي ذات السياق فبالرغم من الإمكانات المتنوعة والكبيرة التي يمتلكها العراق في المجال السياحي والتراثي والثقافي فأن هذا القطاع لم ينل الاهتمام المطلوب خلال العقود التي خلت وخاصة بعد الحروب والأزمات التي عصفت ولازلت تعصف بالعراق، وتدهور القطاع بشكل اكبر بعد عام 2003م بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، مما يتطلب من الجهات المسؤولة توفير الأمن والاستقرار باعتبارهما عنصران مهمان للقطاع السياحي خاصةً وأن العراق يمتلك مقومات وإمكانات تكاد تكون متكاملة للعرض السياحي وهو من البلدان القلائل التي تمتلك تنوعاً في الجوانب السياحية وتنوعاً في المزيج





الثقافي وفي المصادر الطبيعية فضلاً عن وجود مرتكزات لخدمات تكميلية مساعدة لا بأس بها ويمكن تطويرها ، فالعراق مؤهل بشكل جيد وبعد تأمين المستلزمات التكميلية للسياحة من إيواء فندقي جيد إلى إدارة وخدمة فندقية كقوة متخصصة وبنى ارتكازيه وخدمات أساسية ونظام مصرفي يتوافق مع المعايير الدولية لتأمين مختلف أنواع السياحة من طبيعية إلى ثقافية وتاريخية إلى علاجية واستشفائية إلى سياحة بيئية ومما يعزز من ذلك إن معظم هذه الإمكانيات والمقومات السياحية موزعة على مختلف مناطق العراق مما يخلق الأسس لنشر ثمار التنمية السياحية على عموم مناطق ومحافظات البلد ويمكن المناطق ذات الإمكانيات المحدودة تنموياً من غير السياحة في استغلال هذا الجانب لتطويرها والأنشطة المرتبطة بها.

كما يتطلب العمل على ترويج العراق كواجهة سياحية في ضوء الإمكانيات والمقومات التي يمتلكها العراق من قبل الجهات الحكومية والمحلية لإعطاء الجوانب السياحية صدى عالمي لكي يصبح العراق مقصداً سياحياً كما يتطلب تعزيز أجرات الجذب السياحي إعادة هيكلة المؤسسات عن النشاط السياحي والآثاري والتراثي كإنشاء مجلس أعلى للسياحة حتى يؤمن وحدة اتخاذ القرارات وفكر سياحي واحد وعدم توزيع المسؤوليات بين أكثر من جهة لكل نشاط وكذلك يحل مشكلة تداخل الصلاحيات بين الجهات المركزية والمحلية ، وكذلك السعي الحثيث لإعادة إحياء تأهيل المواقع الأثرية والثقافية التي تعرضت إلى التدمير والسلب والتخريب وإعادة الآثار التي سرقت وتم تهريبها إلى خارج البلد بعد عام 2003م كما ينبغي على الجهات الحكومية زيادة الموارد المالية الموجهة للقطاع السياحي من أجل النهوض بواقعة المتردي خاصة بعد عام 2003م وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع مما سينعكس ذلك على تطوير هذا القطاع ليأخذ دورة في تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل للاقتصاد العراقي<sup>(62)</sup>.

الخطوة الثانية: العمل على إتباع السياسات التنويعية .

### 1. تنشيط دور القطاع الخاص:

منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة بدأ الاقتصاد العراقي نموه في بيئة يهيمن عليها بصورة رئيسية القطاع الخاص، وحتى بعد اكتشاف النفط في عام (1927م) وتزايد العوائد النفطية منذ عام (1950م) التي شجعت على تبني خطط التنمية الخمسية، اقتصر معظم أنشطة الحكومة الاقتصادية على عمليات استخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض (النفط بالدرجة الأولى) وإدارة الصناعات المتعلقة بها، فالقطاعان الرئيسيان، الزراعة والصناعات التحويلية، بقيتا بيد القطاع الخاص بصورة كاملة تقريباً<sup>(63)</sup>، وقتذاك كانت مساهمة القطاع الخاص بإنتاج كامل القيمة المضافة المتحققة في القطاع الزراعي والبالغة (97) مليون دينار في عام (1960م) ويشكل ذلك ما نسبته (17.7%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يبين مدى الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص على النشاط الزراعي في حيث أسهم الناتج الصناعي الخاص في إجمالي الناتج الصناعي بنسبة (84%) عام (1960م) وكانت الصناعات الخاصة الصغيرة تسهم في تكوين (46.8%) من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي في عام (1975م)<sup>(64)</sup>.



أما الاستثمارات الحكومية فكانت تخصص لتوفير البنية التحتية مثل الطرق والجسور والنقل العام ومشاريع السيطرة على الفيضانات والارتواء وتوفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة والتعليم، وقد استمرت هذه الحالة حتى الثورة في عام (1958م) حيث بدأ دور القطاع الخاص بالانحسار بعد إن بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة تستثمر في القطاع الصناعي والزراعي، وزاد الميل نحو الاقتصاد الاشتراكي فحدثت عمليات التأميم<sup>(65)</sup>، في عام (1964م) عندما قامت السلطة بتأميم النشاط الخاص، تاركاً الساحة الاقتصادية للقطاع العام من خلال اتساع تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية مدفوعة بتنامي قدراتها التمويلية من الإيرادات النفطية والتي ساعدتها على تبني برامج إنمائية كبيرة، وبناءً على ذلك تغير دور الحكومة من راع لنشاط القطاع الخاص إلى المنظم المباشر لبعض الأنشطة الاقتصادية للبلد وخاصة مشاريع البنية التحتية والتي حظيت بأولوية استثمارية دعماً للقطاع الخاص.

هذه الحقيقة دفعت معظم الصناعيين ورجال الأعمال في العراق إلى التحول نحو عمليات الاستيراد بدلاً من الاستثمار في الصناعة والزراعة وإدارة الأعمال الكبيرة بسبب تدني مستوى المخاطرة وقصر دورتها التجارية واستمرار الطلب عليها.

ومع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي هيمن القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية وتم تحديد شبه كلي لدور القطاع الخاص وانحسرت أنشطته وخاصة التجارية منها عندما تولت وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها وبذلك تراجع حجم العمل التجاري للقطاع الخاص بشكل ملحوظ فتأثرت بذلك نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت (5.4%) ومساهمته في الزراعة (7.2%) وفي الصناعة التحويلية (2.9%) في حين لم تتجاوز نسبة مساهمته في خدمات التنمية الاجتماعية (0.4%) وبقيت ملكية دور السكان تحتل أعلى نسبة مساهمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (79%) وبالأسعار الثابتة أما في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث أعلنت الحكومة سياسة "الانفتاح على القطاع الخاص" وترجمت هذه السياسة بإعلانها الانسحاب التام من الزراعة ووفقاً لمعطيات التاريخ الاقتصادي لم يشهد العراق استقراراً في توزيع النشاط الاقتصادي ما بين القطاعين الخاص والعام<sup>(66)</sup>، حيث أخذ القطاع الخاص تارة بالانحسار وتارة أخرى بالانفتاح والانفراج.

ولكي يأخذ القطاع الخاص دورة الفاعل في العملية التنموية واستراتيجية التنوع المقترحة وفي ضوء الرؤية التنويعية التي اعتمدتها تجاب البلدان بإعطاء القطاع الخاص الدور الفاعل ليأخذ دوره في استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات والتي على أثرها حقق هذا القطاع مساهمات مرتفعة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو تكوين رأس المال الثابت وإمكانية الاستفادة من تلك التجارب في تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص العراقي ليلعب دوراً متميزاً على صعيد تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي العراقي لذا ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

أ. أن تتولى الدولة العراقية وعبر موازنتها الفيدرالية للسنوات اللاحقة، وضع بند من النفقات الاستثمارية تحت اسم "نفقات التحول الاقتصادي" ونقترح أن لا تقل نسبتها عن (8%) من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، وتوزع هذه النسبة وفق الآتي:



- (2%) نفقات تأهيل القطاع الخاص وإجراءات تسهيل رسم تسجيل الشركات والاعتماد على طريقة المنفذ الواحد أو النافذة الواحدة وإعفاء الشركات الأولى واستراتيجية التنوع من كافة التكاليف الخاصة بإقامة المشروع المقترح.

- (4%) نفقات تطوير القطاع المصرفي والمالي وتعزيز دور أسواق المال وان يكون الإنفاق موجهاً إلى تشجيع الاستثمار في مشروعات بنية صناعية تستقطب الكفاءات وتساعد في تشغيل الأيدي العاملة وفق استراتيجية ائتمانية ومالية تعتمد على النتائج المتوخاة من الإنفاق.

- (1%) نفقات أخرى تستهدف الترويج والدعم لأهمية المشروعات الداعمة للقطاع الخاص، مثل المشروعات الخاصة بدراسات الجدوى .

- (1%) النفقات عن إعفاء المعدات والمواد الأولية المستوردة للمشاريع الإنتاجية من الرسوم الجمركية وإتباع سياسة ضريبية مشجعة لنشاط القطاع الخاص ليأخذ دوره في المجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ومما يدعم قدرته التمويلية عن طريق الضرائب المحفزة، ونطاق إعفائها وغير ذلك من الإجراءات التي تدعم دور القطاع الخاص ليسهم في نجاح استراتيجية التنوع للاقتصاد العراقي.

ب. أن تتولى الدولة تنشيط دور القطاع الخاص عبر آلية الخصخصة ويمكن رسم معالم طريق تسير على تجربة الخصخصة في العراق أن حصلت في المستقبل وفق الآتي:

- القيام بدراسة شاملة لجميع المشاريع البالغة أكثر من (192) مشروع في القطاع العام وتقييم كفاءتها ومستوى أرباحها ونوعية الخدمة المقدمة من قبل، ومن ثم تصنيفها وفق معايير علمية دقيقة.

- تحديد أو معرفة حجم مساس عمل تلك الشركة أو المشروع المراد خصصته بالسكان ومدى تأثير خدماته عليهم وهل للقطاع الخاص المحلي القدرة على أداء تلك الخدمات بما يحقق تقديمها بدون تقصير مؤثر على السكان، أم إن القطاع العام قد يشترك مع القطاع الخاص فيها حتى تصل الخدمة بشكل جيد ومنطور.

- النظر بطريقة خاصة للمشاريع الاستراتيجية والتي تعد ثروة وطنية للبلد وفيها حق لجميع أفرادها فلا بد من بقائها تحت إشراف الدولة وان تم الاشتراك فيها ليكن بنسب محدودة تبقى للدولة قوة القرار والسيادة بما يحافظ على الثروة والاستقلال معاً للتصدي لأية محاولة أضرار بالدولة واقتصادها وأمنها وسلامتها<sup>(67)</sup>.

## 2. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة.

أخذ موضوع الاستثمار الأجنبي بالاهتمام منذ مدة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب منها الروابط القوية ما بين الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث زادت الرغبة في الاعتماد عليه من قبل العديد من الاقتصادات النامية كسياسة تنويعية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير من خلال توجيه هذه الاستثمارات باتجاه القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للقطاع الأولي.

وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أصبح عليه أن يتعامل مع الاستثمارات الأجنبية بوصفها واقعاً لا بد من التفاعل معه كمصدر مهم جداً لتمويل الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير هذا إلى جانب أن الاستثمارات الأجنبية تعد مصدراً



لنقل التكنولوجيا والخبرة والانفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ إليها وبما أن رأس المال الأجنبي غير متاح بشكل مطلق بل أن هناك منافسة شديدة عليه من قبل بلدان عديدة من العالم ومنها البلدان المجاورة للعراق<sup>(68)</sup>، حيث كانت نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية تفوق حجم التدفقات الواردة إلى الاقتصاد العراقي حيث بلغت نسبة التدفقات الواردة إلى السعودية حوالي (35514.0) مليون دولار عام 2009، في حين كانت نسبة هذه التدفقات إلى العراق حتى مارس 2010، حوالي (920.0) مليون دولار<sup>(69)</sup>، الأمر الذي يتطلب توفير شرطين أساسيين لجذب الاستثمارات الأجنبية هما<sup>(70)</sup>:

- أ. توفير مناخ استثماري مناسب.
- ب. توفير الفرصة الاستثمارية المربحة للمستثمر والتحقق من الحصول على العوائد المرجوة.
- ولعل من أهم متطلبات ذلك المناخ الاستثماري ما يأتي:
- النظام السياسي الديمقراطي والأجواء الأمنية المستقرة.
- توفير الأطر القانونية والتشريعية وكذلك زيادة درجة الشفافية ومكافحة الفساد وإصلاح النظام القضائي لتهيئة البيئة الملائمة والمشجعة للاستثمار الخاص المنتج بشقبة المحلي والأجنبي<sup>(71)</sup>
- توفير الملاكات الكفوءة واستحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية.
- إعادة هيكلة الإطار المؤسس لأجهزة الحكومة وتفعيل مؤسسات المجتمع المهني واستحداث المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق .
- توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات ذات الأولوية التي يتم تحديدها واختيارها وفق معايير كالميزة النسبية والمعايير الاجتماعية كإنتاج السلع الضرورية ومعايير تحقيق استراتيجية التنوع الاقتصادي، وذلك يميز العمل على استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وفي الوقت نفسه لديها تأثير قوي على أحداث ترابطات قطاعية وتعمل الاقتصاد المحلي العراقي<sup>(72)</sup>.
- العمل إلى الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تمويل وتوجيه عنصر العمل ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى فروع وأنشطة القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، والتي تتمتع بميزة نسبية، ومن الممكن أن تساعد هذه في زيادة مستوى الإنتاج للسلع غير المرتبطة بالنفط<sup>(73)</sup>.
- مساهمة المشروع في إحلال الواردات ورفع مستوى الصادرات بشرط أن يتجنب كل نشاط اقتصادي لا يشكل فيه المنشأ المحلي جزء مهم كأن لا يقل عن (40%) من القيمة المضافة.
- كذلك التركيز في القطاع الصناعي على المشاريع ذات المستوى التكنولوجي العالي بما يؤمن إدخال المعرفة الفنية الحديثة إلى البلد وأن تنتج سلعاً استراتيجية مهمة<sup>(74)</sup>، كما يمكن أن يساهم قيام المدن الصناعية والمناطق الحرة في جذب المزيد من الاستثمارات والشركات الصناعية العالمية المتخصصة للاستثمار في هذه المدن والمناطق الحرة كما في بعض البلدان كالسعودية والإمارات .
- منح الامتيازات والإعفاءات والحوافز للاستثمارات في القطاع الزراعي للمشروعات الاستثمارية التي تحقق الأمن الغذائي للاقتصاد العراقي وتقلل من الواردات من السلع الزراعية<sup>(75)</sup>.





## التوصيات

**1. من الأولى في مجل تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق، أن يتم الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية في المقام الأول. من حيث التعليم والتدريب والتأهيل من خلال:**

أ. التركيز بشدة على تأهيل رأس المال البشري وخاصة القطاع الصناعي مع إعطاء أهمية للقطاعات الأخرى وفي مقدمتها القطاع السياحي والخدمي (البنوك) وذلك يكون عبر الآتي:-

ب. الاهتمام بقاعدة التعليم الصناعي والمدارس المهنية وإعطاءها مساحة في مجال التطبيق على أن تلتزم وزارة الصناعة بتعيين (25%) من خريجي المدارس المهنية والمعاهد المهنية الصناعية وإن لا يتم قبول الطلبة فيها إلا بعد عرضهم على اختبارات جدية مع ضرورة أن يكون المتقدم لديه الرغبة الحقيقية في التعليم الصناعي وإن يتولى القطاع الخاص دوره في إيجاد فرصة العمل لبقية الخريجين وإن يكون من ضمن اشتراطات تسجيل شركات القطاع الخاص الصناعي هو استقطابهم لخريجي المعاهد والمدارس والإعداديات المهنية والصناعية.

- كخطوة مسبقة يتم إعداد مناهج متطورة وتعتمد بشكل واسع على الذكاء وعلى التطبيق العملي في المعاهد والمدارس والثانويات المهنية الصناعية، وفي هذا الصدد تقدم بعض بلدان الخليج كالسعودية والإمارات نماذج مهمة، إذ اهتمت بتطوير الجانب التقني والصناعي في التعليم وإحداث التوسع الأفقي والعمودي وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار فيه من خلال إيجاد بنية تحتية ملائمة وتمويله من صناديق التنمية الحكومية، مما كان له الأثر الواضح والكبير في نمو مساهمة هذا القطاع في العملية التنموية- التنويعية، فقد زاد دور القطاع الخاص في إنشاء المدارس والمعاهد ضمن قطاع التعليم الأهلي، كذلك ارتفعت أعداد المعاهد التدريبية والمهنية التي يشرف عليها القطاع الخاص.

ب. تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل، تساهم في تمكين قوة العمل العراقية ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي بما يعزز من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، ويمكن أن يكون ذلك من خلال إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية.

## 2. إصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية والائتمانية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي حلت في الاقتصاد العراقي سابقاً، وأدت إلى آثار سلبية على انتظام السوق التجارية وأسواق العمل والإنتاج ومنح القروض للمشروعات الإنتاجية وعلى مستوى معيشة السكان أيضاً، اقتضت تلك الآثار إجراء إصلاحات في النظام المالي تركز على إدارة الأهداف التنموية في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة للسماح لقوى السوق بأداء دورها في تعبئة الموارد المالية بكفاءة عالية ضمن الأنظمة والأدوات المالية الحديثة في الإطار الاقتصادي الشامل وبتيح للقطاع الخاص المساهمة الفاعلة في تطوير الاقتصاد العراقي الذي يهدف إلى ترسيخ العلاقة بين المجتمع ورفع المستوى المعاشي للفرد باعتباره أحد الأهداف الأساسية لعمليات الإصلاح من خلال التناغم بين إصلاحات السياسة المالية والسياسة النقدية ومن ثم السياسة الاقتصادية لتوفير درجات عالية من النمو الاقتصادي وتخفيض حدة البطالة ومستوى الفقر المستهدف في الموازنة العامة الاتحادية للبلد لإنعاش ميزان المدفوعات التجاري وتقليص الفجوة بين الطلب الكلي



والعرض الكلي وتوجيه الطلب الكلي حسب المعدلات المتاحة من الموارد وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الطويل، وتنوع الاقتصاد العراقي في المدى المتوسط والقصير. ويمكن بناء سياسة ائتمانية تنويعية قائمة على الأسس الآتية:

- إعطاء اهتمام كبير للتمويل المتخصص: إذ من الأولى توجيه دفعة قوية من الائتمان الطويل الأجل نحو القطاعات الأولى بالتنوع، إذ كما يتطلب بناء سياسة تنويعية تعتمد على دور مستقبلي للصناعات التحويلية، أن يتم تحديد مدى وسقف الائتمان المقدم للأغراض الصناعية، إذ أن قيام البنوك بهذا الدور في التمويل الائتماني سيسهم في تحقيق هدف واستراتيجية وتنوع القاعدة الإنتاجية من خلال تمويلها لمشاريع القطاع الخاص، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي ينعكس أثره إيجاباً في صورة نمو وتنوع للأنشطة المولدة للنتائج المحلي غير النفطي.

- توفير المدخرات المحلية للأغراض التمويلية الموجهة للقطاعات الأولى بالتنوع الاقتصادي. ومن المرجح أن يصار إلى الاعتماد على السوق المالي في تعبئة المدخرات وتوجيهها لتنمية الأصول الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، يضاف لها تأسيس الشركات القابضة ودورها في إقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية، والتي تسهم في تنوع الاقتصاد العراقي، كذلك فإن قيام البنوك ومؤسسات الإقراض والتمويل المتخصصة في توفير الائتمان للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتسهم في تنوع الاقتصاد العراقي لدورها المحوري في استدامة منظومة الاقتصاد المحلي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد السعودي في تنمية القطاع الصناعي التحويلي.

ينبغي منح القطاع الخاص المساحة الكافية في توجيه إصلاحات المنظومة المصرفية والهيئة العامة لأوراق المالية العراقية والمنظومة الضريبية، وتشريعاتها للاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة، واستراتيجية التنوع الاقتصادي، لارتباطها المباشر بالجانب الاقتصادي، خاصة القطاعات المعول عليها في عملية التنوع

### الهوامش والمصادر

- (1) مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط، ص13.
- (2) UNNITED NATIONS – NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, pag. 6.
- (3) Stephen M. Kapunda, Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol (17)- (2003) No.2, pag. 51.
- (4) معلومات متاحة على الموقع: www. Seribd. com.
- (5) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص168.
- (6) Michael sturm and Nikolaus Siegfried, Reglon AL monetary Integration In the member states of the Gulf Cooperation Council, Euro – peanCentrAlbank, No. 31/Sune-2005, pg, p12 .
- (7) الإيرادات النفطية: مصطلح يطلق على إيرادات النفط والغاز الطبيعي في أدبيات المالية العامة، ويطلق مصطلح البترول على النفط والغاز الطبيعي في أدبيات الطاقة.
- (8) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص109.
- (9) حسن كريم حمزة، مصدر سابق، ص167.



- (10) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مصدر سابق، ص 109.
- (11) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، ديسمبر، كانون الأول 1997، ص 13-14.
- (12) للمزيد راجع: اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، البنى التحتية والخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون .. الطموحات والتحديات، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد التاسع والثلاثون، سبتمبر 1995م، ص 13-14.
- (13) جميل طاهر، مصدر سابق، ص 14.
- (14) جميل طاهر، نفس المصدر، ص 16.
- (15) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ط 5، 2011، ص 41.
- (16) جميل طاهر، مصدر سابق، ص 16.
- (17) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص 36.
- (18) التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص 42.
- (19) جميل طاهر، مصدر سابق، ص 17.
- (20) التنمية الزراعية، مصدر سابق، ص 41.
- (21) جميل طاهر، مصدر سابق، ص 17-18.
- (22) حسن كريم حمزة، مصدر سابق، ص 168.
- (23) محمد الحسن الخليفة، تجربة الدول الأفريقية جنوب الصحراء في إستغلال عائدات النفط، الآفاق والتحديات، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد (44)، يونيو 2007، ص 8.
- (24) الودائع لعام (2010) تشمل الربع الثالث.
- (25) The fertile Gulf, The Gcc Countries & The world: scenarios to 2025 (Executive summary), Saudi Arabia, 2011, p. 10.
- (26) Capital standard, An In dependent Rating, Kuwait Economic report GCCOVERVIEW Kuwait. 2012. P. 3.
- (27) محمد عبد الرحمن العسومي، التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 64.
- (28) وفي هذا المضممار اهتمت بلدان الخليج بالجانب السياحي بهدف زيادة درجة مستوى التنوع لاقتصاداتها. وقد ترتب على تطوير القطاع السياحي وسياسات الترويج أن أزداد عدد السياح الوافدين، كما أزدادت العوائد المتأتية من وراء ذلك. ففي قطر ازداد عدد السياح بنسبة (20%) في المتوسط خلال المدة (2008-2010)، وبنسبة تبلغ (10%) تقريباً في عمان في المدة ذاتها. وبينت التقديرات بأن السياحة تشكل (13%) في الناتج المحلي لإمارة دبي عام (2010)، في حين كانت البحرين أسرع مناطق الجذب السياحي قبل الاضطرابات في الأوضاع السياسية الداخلية، فقد ارتفعت من المركز الثامن عام (1986) لدول الشرق الأوسط إلى المركز الثالث عام (2010) من حيث عدد السياح الوافدين ( ). ينظر:
- معلومات وإحصاءات رسمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، وحدة الإحصاء على الموقع <http://sites-gcc-sg-org/statistics/index>.
- (29) للمزيد انظر: محمد عبد الرحمن العسومي، التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة، المصدر السابق، ص 64-68.
- (30) معلومات وإحصاءات رسمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدر السابق.
- (31) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2009، ص 146.
- (32) وهو مؤشر التركيز الذي اعتمد في حساب تركيز الصادرات في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009
- (33) للمزيد أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2009، مصدر سابق، ص 144-145.



(34) Dr. Mustafa Babiker, Economic Diversification Gcc: Prospects and challenges, Arab Planning Institute- Kuwait, pag. 15

(35) للمزيد انظر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2012، ص 171.

(36) يحتسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات وفق الصيغة التالية:

$$\text{المؤشر} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100\%$$

بينما مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يحتسب وفق الآتي:

$$\text{المؤشر} = \frac{\text{الصادرات إلى أهم شريكين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100\%$$

أنظر: كليب سعد كليب، اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، السنة السادسة والعشرون - العدد (293) - تموز/ يوليو 2003، ص 23.

(37) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2009، المصدر السابق، ص 145.

(38) كليب سعد كليب، اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي، نفس المصدر، ص 23.

(39) للمزيد انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2012، ص 170-172.

(40) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، في مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، أيلول/ سبتمبر، 2008، ص 61.

(41) Central In formatics Organization- Bahrain, Bahrain Economic Quarterly, first Quarter 2011, pag 16.

(42) عبد العزيز الحمد العويشق، التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادلات التجاري بينها، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة التاسعة عشر - العدد ستون، شوال، 1425هـ/ ديسمبر 2004م، ص 41.

(43) للمزيد أنظر:

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، المصدر السابق، ص 70-71.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، المصدر السابق، ص 375.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، نفس المصدر، ص 416.

(44) للمزيد أنظر: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، المصدر السابق، ص 72-75.

(45) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-214)، ص 49.

(46) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي.. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ص 152.

(47) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سورية، 2002، ص 177.

(48) عصام الجبلي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق بعد انتهاء الاحتلال، مصدر سابق، ص 125.

(49) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2008، بغداد، ص 38.

(50) ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، 2009، ص 58.

(51) نبيل أبو فليح، دور صناديق الثروة السيادية، في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، 2009، ص 100-101.

(52) Wharton leadership Center, The Brave new world of sovereign funds, University of Pennsylvania, 2010, pag 10.

(53) سفين بيرنت، حين يتكلم المال: صندوق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2008، ص.





- (54) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2008، مصدر سابق، ص20.
- (55) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي.. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مصدر سابق، ص114-115.
- (56) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي.. الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مصدر سابق، ص115-116.
- (57) أحمد الحمداني وآخرون، ملامح السياسة الكلية للاقتصاد العراقي وبناء نموذج اقتصادي للمرحلة القادمة، مصدر سابق، ص21-22.
- (58) نزار ذياب عساف، واقع الانتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها، تحرير عماد عبد اللطيف سالم، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني، قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، 16-18، ك2، 2001، ص216.
- (59) أحمد الحمداني وآخرون، ملامح السياسة الكلية للاقتصاد العراقي وبناء نموذج اقتصادي للمرحلة القادمة، مصدر سابق، ص50.
- (60) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، المصدر السابق، ص74-75.
- (61) نزار ذياب عساف، واقع الانتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها، مصدر سابق، ص235.
- (62) للمزيد أنظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، المصدر السابق، ص132-135.
- (63) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، المصدر السابق، ص473.
- (64) عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، ط1، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2001م، ص269 و241.
- (65) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، المصدر السابق، ص473.
- (66) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، المصدر السابق، ص176.
- (67) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، المصدر السابق، ص399.
- (68) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، المصدر السابق، ص400.
- (69) مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مصدر سابق، ص246.
- (70) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، المصدر السابق، ص400.
- (71) احمد الصفتي، مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2007م، ص25.
- (72) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى أين، المصدر السابق، ص252.
- (73) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص66-67.
- (74) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى أين، المصدر السابق، ص252-253.
- (75) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى أين، نفس المصدر، ص253.